خـــاتـــمة :

تسعى السياسة الخارجية التركية لتحقيق أمنها القومي ، الذي يعتبر أسمى الأهداف وربما توظف الدولة كثير من الأدوات لتحقيقه ، وهو من الأهداف السياسية ، وبدونه لا تعتبر الدولة نفسها قد حققـــت بـــاقي الأهداف إلا في جوانب محدودة طالما تم تهديد أأمنها القومي.

فنجد أن السياسة الخارجية التركية تركز على بناء السلام العالمي الذي ، حيث أن الحفاظ على الأمـــن القومي لتركيا ، وبناء إقتصاد قوي وفعال ، يؤدي إلى تكامل داخلي لتركيا ويمكنها من لعـــب دور إقليمـــي وبالتالي تحقق هدف السلم العالمي المنشود.

فعندما إستطاعت تركيا في ظل حزب العدالة و التنمية من الخروج من تحت ظل العلمانية و العـــودة إلى واقعها الإسلامي تمكنت من بناء سياسة خارجية تقوم على إدراك واقعها السياسي و الإنطلاق إلى العالم بقـــوة إنعكست على مجمل علاقاتها الدولية و الإقليمية ، وخصوصا العربية.

لكن لم يبدأ الإنفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بفضل حزب " العدالة والتنميـــة" الحـــاكم الحالي فحسب ، وإنما هي عملية تطورت منذ نهاية الحرب الباردة ، حيث أظهرت تركيا إســـتقلالا فكريـــا جديدا ندد بالظلم الواقع على الفلسطينيين ، ولاننسى رفضها بالسماح للقوات الأمريكية بعبـــور الأراضـــيها لغزو العراق عام 2003 ، ، لكن في الوقت نفسه ، لا تزال تركيا قادرة على طرح هذه الآراء مـــن موقـــع قريب من الإتحاد الأوروبي بوصفها عضوا في منظمات مهمة ، مثل : منظمة حلف شمال الأطلسي .

إزداد تعقيد عملية العمق الإستراتيجي التي إتبعتها تركيا بسبب إرتفاع عدد الأصـــوات الجديـــدة في المنطقة،حيث برزت تركيا في الشرق الأوسط ، الذي كانت فيه الدولة الديمقراطيـــة الوحيـــدة ذات الهويـــة الإسلامية و العلمانية ، وسط منطقة تسودها أنظمة علمانية قومية شمولية ولكن في حين حقق النموذج التركي شعبية كبيرة لتركيا بين الحركات الشبابية و الإسلامية في الدول الحراك و الذين يرون في نجـــاح الديمقراطيـــة التركية نموذج يمكن العمل به قد تصبح تركيا قريبا واحدة من بين عدة أصوات في المنطقة أبرزهـــا القـــاهرة ، تروج لنماذج مختلفة من الديمقراطية المحلية التي ترتبط قوتها الناعمة بعدد الدول التي ستتبنى هذا النموذج،فقـــد عارضت تركيا بقوة التدخل العسكري الأطلسي بغطاء عربي رسمي ودولي في ليبيا ، إنطلاقا من أنه يمكـــن أن تتم عملية إسقاط الإستبداد المحلي فتتحرر الإرادة الشعبية في ليبيا داخليا ، ولكن قد لا يـــؤدي إلى مواجهـــة

إستبداد الهيمنة الدولية بل يفتح أمامها أبوابا جديدة تؤثر على نتائج الثورات العربية بشكل سلبي ، بما يشمل تونس ومصر خصوصا ، ويشمل تأثير ما بدأ فيهما بإتجاه مغرب المنطقة العربية ومشرقها.

وما ساهم في تعزيز العلاقة الحسنة مع الوطن العربي هي البنية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية التي نظرت إلى العلاقات مع العرب والمسلمين على أنها أيضا خيار استراتيجي ، مع وجود مصلحة تركية أكيدة في تحقيق الهوية وتعزيز الاستقرار الأمني ، والنمو الاقتصادي ، والدور الإقليمي .

انطلاقا من ذلك يمكن القول أن العلاقات التركية – العربية تشهد أكبر تطور لها عبر التاريخ ومع ذلك يمكن لهذه العلاقات أن تكون أكثر تطورا لو أمكن لحزب العدالة والتنمية أن يتخطى بعض المشاكل الداخلية التي تواجهه ، وتتعلق بالصراع السياسي مع القوى العلمانية المناوئة له ، أو تلك التي تسعى لعرقلت مسيرة تعزيز الديمقراطية في بلد يعرف هوامش واسعة لها .

ولعل أحد أكبر العراقيل التي تقف أمام تنمية العلاقات التركية العربية هي سياسة الحياد أو المسافة الواحدة التي اتبعتها تركيا تجاه كل الأطراف والبلدان العربية ، ويمكن تسميتها بالأبعاد العربية الإسلامية ، بحيث يمكن لتركيا أن تطور علاقاتها مع كل الوطن العربي ، خصوصا في ظل انتشار محاولات توسيع الفتن المذهبية ، والنظر إلى تركيا من جانب بعض العرب بعين مذهبية ، والرهان على أن تكون مع طرف ضد طرف ، وهو ما لم يحصل ، إذ عرفت تركيا كيف توازن ، لأن مصلحتها كما مصلحة العرب الحقيقية وهي الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة .